تقديم

كما سبقت لي الإشارة في المقدمة الأصلية، فقد كنت أنوي أن يكون هذا الكتاب ملحقًا لكتابي الموسوم قلب المعادلة (Turning the Tide)؛ لكن المشيئة اقتضت أن يكون كتابًا مستقلًّا بذاته.

ليس من السهل إعادة قراءة هذا الكتاب مرة أخرى؛ فأنا أميل إلى الاعتقاد بأنه كان بوسعي أن أتابع حياتي من دون أن يغلفها الكثير من الأوهام حول طبيعة السياسة والطرائق التي تتبعها فئات مختلفة من المفكرين، من أجل الانضواء تحت مظلة نظام الدولة، بصرف النظر عن تفاهة مثل ذلك النظام، ولكن التذكير بسجل هذا النظام يشكل صدمة لا ينتهي أمدها.

كانت الحقائق الأساسية في غاية الوضوح بالنسبة إليَّ في أثناء مدة الكتابة؛ أما الآن، فقد تأكَّدت من صدقيتها بصورة لا أثر فيها لأي شك أو جدال، باختصار استلمَت إدارة ريغان السلطة، وأعلنت في أول تصريح لها أن الأولوية المطلقة لسياستها تتمثل في مواجهة الإرهاب الذي تدعمه الدول، والذي أطلقت عليه وصف (الوباء الذي يعانيه العصر الحديث)، والذي يمثل (نكوصًا باتجاه البربرية في زمننا الحاضر)؛ كما ورد في الشعارات المحمومة التي أطلقها شولتز وريغان وآخرون.

باشرت الإدارة فورًا بشن حروب لا هوادة فيها على الإرهاب في أمريكا الوسطى، في الوقت الذي كانت هي نفسها تدعم الإرهاب في العديد من المناطق في العالم، وربما كان أسوأ مثال على ذلك دولة جنوب إفريقيا حيث كان ريغان آخر رجل دولةٍ ذي شأن، قدَّمَ الدعم لنظام الفصل العنصري هناك؛ ونفى أن يكون ذلك النظام قد ارتكب جرائم وحشية ضد الغالبية السوداء، واستمرَّ في تقديم الدعم للقوى الإرهابية المتوحشة في أنغولا حتى بعد أن أوقف نظام جنوب إفريقيا المؤيد لتلك القوى الإرهابية دعمه لها. اتَّبعت تلك الإدارة أيضًا السياسة نفسها في كل من الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا؛ لكن أيًّا من ذلك لم يرقَ إلى درجة الفظائع

الوحشية نفسها التي ارتكبتها تلك الإدارة في أمريكا الوسطى، وهو ما يركز عليه هذا الكتاب بصورة رئيسة.

أسوأ الجرائم التي ارتكبت، كانت في السلفادور وغواتيمالا؛ بالرغم من أن الهندوراس أيضًا تعرضت لإرهاب الإدارة الريغانية، لكن الهدف الرئيس كان ـ بالطبع ـ نيكاراغوا؛ حيث وصل الأمر بالمحكمة الدولية إلى إدانة الحرب الإرهابية التي شَنَّتْها واشنطن ضدها، ومطالبة الولايات المتحدة أيضًا بدفع تعويضات كبيرة جرَّاء الأضرار التي تسببت بها. وصفت الصحافة المحكمة بأنها (منتدى معادٍ)، ومن ثم فإن الأحكام الصادرة عنها هي غير ذات معنى، وقد شهدت الحرب الإرهابية تصعيدًا كبيرًا بلغ ذروته عندما مارست الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن لمشروع قرار دعا الدول كافة إلى احترام القانون الدولي.

لقد كان التزام إدارة ريغان بدعم الإرهاب مُصمَّمًا بطريقة بالغة الدقة؛ فبعد سنة على صدور قرار المحكمة الدولية القاضي بضرورة إنهاء واشنطن (الاستخدام غير الشرعي للقوة)، أصدرت القيادة العسكرية الجنوبية الأمريكية (SOUTHCOM) أوامر للجيش الإرهابي العميل التابع لها لمهاجمة (الأهداف الناعمة)، وألَّا تصطدم مباشرة مع الجيش؛ لقد كان بإمكان رجال العصابات غير العاديين هؤلاء، تنفيذ أوامر قادتهم الأمريكيين بفضل أجهزة الاتصالات المتطورة التي بحوزتهم، والتي أبقتهم على اتصال برؤسائهم في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الذين كانوا يسيطرون على الجو بصورة كاملة، وكان باستطاعتهم تقديم معلومات حول طبيعة الجيش النيكاراغوي.

أبدت منظمة العفو الأمريكية (التي أضحت الآن تحت مظلة منظمة العفو الدولية) اعتراضات على هذا النموذج المتطرف من إرهاب الدولة، لكن احتجاجاتهم جوبهت بالتجاهل إلى حد معين؛ فقد أسدى المحرر في مجلة (New Republic) مايكل كينسلي المحسوب على التيار الليبرالي المتطرف في مقال له، نصيحة لهم مفادها أن مهاجمة التعاونيات الزراعية والأهداف المدنية التي لا تتمتع بأي حماية من أي نوع، هي حقيقةً (سياسة منطقية)، إذا قُيِّضَ لها الإيفاء بمتطلبات (تحليل معادلة الربح والخسارة)؛ وهو تحليل ذو صلة بكمية الدماء التي ستُسفَكُ، مقابل الديموقراطية التي يمكن لها أن تظهر في الطرف الآخر. يحق ـ بالطبع ـ للنخب الأمريكية ذات السجل الممتاز في الدعوة إلى الديموقراطية أن تُجري مثل هذا التقييم؛ فقد أبدى أحد زملاء كينسلي يدعى مورتون كوندراك؛ وهو أحد المحررين في المجلة نفسها

موافقته على مثل هذا الإجراء بعد مدة قصيرة، داعيًا إلى إعادة تمويل جماعة الكونترا؛ لأن رجال تلك الجماعة نجحوا في اجتياح تلك التعاونيات ذات (الطبيعة العسكرية)، ما يعني أن الفلسطينيين لديهم الحق نفسه في القيام بهجمات إرهابية ضد الكيبوتزات الإسرائيلية المدججة جميعها بالأسلحة.

على المرء أن يكُدَّ في البحث من أجل إيجاد مبررات مشابهة للإرهاب الدولي الذي تمارسه بعض الدول، لكن ربما كان من المثير للدهشة أن يمنح محررون في مجلة معروفة بليبراليتها ريغان وشركاه (علامات مميزة) لقاء إنجازاتهم الإرهابية في أمريكا الوسطى؛ ذلك أنهم أصدروا بيانات أعلنوا فيها أن علينا دعم «الفاشيين في أمريكا اللاتينية ... بصرف النظر عن أعداد القتلى؛ لأن هناك أولويات أمريكية أهم وأسمى من حقوق الإنسان في السلفادور» ناهيك عن نيكاراغوا.

لم تخْلُ تلك المجلة من انتقادات وجَّهتْها لسياسات ريغان؛ فقد انتقد ليون ويسيلتيير؛ رئيس تحرير المجلة المعروف بنزعته الليبرالية الإنسانية (النفحة الإنسانية المبالَغ فيها) في واشنطن في عهد ريغان، حيث يبدو من الصعب المبالغة في إظهار طهارة القلب التي تشعر بها إدارة ريغان؛ لأن المثالية المتعجرفة لتلك الإدارة تجعلها تقوم بتهدئة الإرهابيين وممولهم، ومن ثم، يمكن القول إن تلك الإدارة تعاني بعضًا من نقاط الضعف.

لا يبدو من الإنصاف التلميح إلى أن تلك المجلة الموقرة الناطقة باسم ثقافة الفكر الليبرالي كانت هي الوحيدة في هذا المضمار؛ فهناك العديد من مثيلاتها في طول البلاد وعرضها، كما سنبين تاليًا بإسهاب، ربما لن يكون من المثير للدهشة أن نكتشف مثل هذا التوجه لدى اليمين الشوفيني المتطرف؛ لكن من المدهش أن يكون هذا التوجُّهُ موجودًا لدى التيار اليساري الليبرالي أيضًا؛ فقد اعترف- على سبيل المثال- أنتوني لويس؛ المحلل القانوني المعروف، والليبرالي المنادي بالحقوق المدنية، أنه لا ضيْرَ في أن يُقتَلَ مدنيون أبرياء؛ وإلا فإن الدول التي تفتك بشعوبها لن تخشى أي صورة من صور العقاب. وهكذا فإن مثاليتنا المتعجرفة لن تسمح- بالتأكيد- لتلك الدول أن تفلت بسهولة من مثل هذا العقاب.

كان لويس كذلك مفتونًا جدًّا بالالتزام الريغاني بالقانون الدولي، وهكذا فقد أثنى كثيرًا على تلك الإدارة؛ لأنها استندت إلى الجدل القانوني الذي يقول: «إن العنف مُبَرَّرٌ من أجل

الدفاع عن النفس»، عندما قصفت تلك الإدارة ليبيا سنة 1986م، مستندة إلى ذلك التبرير الرسمي الذي أشار إلى أن الولايات المتحدة كانت «تدافع عن نفسها ضد هجوم سوف يحدث ضدها في المستقبل»؛ وعليه فقد كانت تعمل وفق المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد كان لمثل هذا الزعم أن يتسبب لطالبٍ في المرحلة الثانوية بالإحراج، بالرغم من أن هذا الزعم قد فاقه زعم آخر تمثل في التبرير الرسمي لغزو بنما، بحجة أن المادة (51) تسمح لنا «بالدفاع عن مصالحنا». وقد طأطأت النخب الفكرية رأسها موافِقةً بحِكْمةٍ على ذلك.

ليس من الإنصاف في شيء أن نقول إن الصحافة الوطنية أخفقت في أن ترعى نقاشًا حول سياسات واشنطن إزاء نيكاراغوا؛ إن مثل هذا الزعم هو أبعد ما يكون عن الحقيقة؛ ففي المدة التي بلغت تغطيةُ هذا الموضوع والقلقُ بشأنه الذروةَ في أوائل سنة 1986م، عندما كان الكونغرس يتهيأ للتصويت على زيادة حجم المساعدات لجماعة الكونترا، خارقًا بذلك قرارات محكمة العدل الدولية، نشرت صحيفتا نيويورك تايمز والواشنطن بوست لا أقل من خمسة وثمانين مقالِ رأيٍ بأقلام كتَّابِ أعمدةٍ يعملون فيهما، إضافة إلى دعوتهما لمعلقين سياسيين إلى الاشتراك في ذلك الحوار النَّشِط. أجمع هؤلاء جميعًا على انتقاد حركة الساندنيستا؛ وأغلبهم كان انتقاده لتلك الحركة مريرًا، أما ما حُذف من تلك الانتقادات، وهو ما سأناقشه في الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب، فلا يقل عن ذلك شأنًا.

بالتزامن مع الإشراف على مثل تلك الحوارات، روَّجت الصحافة الوطنية للكتب التي كانت تنتقد الإرهاب الريغاني؛ فقد راجع جيمس لو موين؛ مراسل صحيفة نيويورك تايمز في أمريكا الوسطى كتابًا بالغ الأهمية بعنوان (ابتسامة النمر The Jaguar Smile) للكاتب سلمان رشدي، وذكر أن تلك لم تكن مهمة صعبة؛ لأن الكتاب كان مجرد «إبداء كمٍّ كبير من الإعجاب بالهراء الصادر عن عدد من قادة حركة الساندنيستا»، وعليه فمن السهولة بمكان رمي كتابه المختصر ذاك في المَشْعلة إلى حيث تنتمي الحقائق المسلم بها، وأعني بالحقائق المسلم بها تلك التي لم تجد طريقها إلى تلك الصفحات المهيبة.

أما التحدي الجريء الذي أبداه لو موين للحقائق المسلم بها فهو خاضع للتمحيص كما سنبين لاحقًا، وذلك بالتزامن مع العديد من الأمثلة التي تظهر على امتداد الطيف. يتحدث إلينا بعضهم مطولًا عن السياسة وكذلك عن استقلالية وسائل الإعلام، وأحد الأمثلة اللافتة

في هذا السياق يتبدَّى في خطبة ألقاها القائد الساندنيستي توماس بورج، عبَّرَ فيها عن اعتقاده بأن الثورة النيكاراغوية «تتجاوز الحدود الوطنية؛ لأن باستطاعتنا تصدير نموذجنا، بالرغم من أننا ـ بالطبع ـ لا نستطيع تصدير ثورتنا، البديل من ذلك هو قيام الشعوب نفسها [أي شعوب البلدان الأخرى] بصناعة ثوراتها». وهكذا فقد اتفق بورج مع رؤية منظمة التنمية أوكسفام التي كان لها باعٌ طويلٌ في المنطقة؛ وخلص إلى نتيجة مفادها أن نيكاراغوا تشكل تهديدًا لأنها تقدم نموذجًا جيدًا عن الثورات؛ وهي بذلك أضيفت إلى لائحة طويلة من الأهداف الأخرى للعنف الأمريكي استنادًا إلى هذه المبررات.

كانت خطبة بورج تلك الذريعة التي استخدمها ريغان بصورة فورية في حملته التي أطلق عليها عملية الحقيقة، والتي زعم فيها أن نيكاراغوا تسعى إلى غزو جيرانها على وقع شعارِ ثورةٍ لا حدود لها، هذه القوة العظمى المشؤومة شكلت تهديدًا حتى للولايات المتحدة نفسها؛ فلقد كانت قوات نيكاراغوا تبعد مسير يومين فقط عن تكساس، كما أعلن ذلك ريغان نفسه محذرًا؛ وعليه، فقد أعلن حالة الطوارئ على المستوى القومي بسبب التهديد الذي تمثله القوة النيكاراغوية لأمننا القومي؛ وهي قوة ربما تجاوزت مستوى قوة غرانادا. أما الصحافة على امتداد الطيف الأمريكي، فقد ارتقت إلى مستوى الحدث، حتى بعد أن فُضحت تلك الممارسات الإعلامية الطفولية على امتداد ساحة الوطن.

هذا الحدث له دلالاته الخاصة ضمن معاييرَ واعتبارات أخرى؛ فهو يكشف ـ إلى حد ما ـ عن واحد من الموضوعات الرئيسة المتعلقة بتاريخ الحرب الباردة؛ أي الحاجة إلى سحق (النماذج الجيدة) المحتملة قبل أن يمتد العَفَنُ إلى مناطقَ أو دولٍ أخرى، ويتسبب في إفسادها جميعًا، كما ورد في الشعارات التي أطلقها مخططو هذه الحملات.

كان القلق من احتمالاتٍ كهذه يساور لاعبين أقل شأنًا على المسرح الدولي؛ أحد الأمثلة على ذلك كان القلقَ الذي انتاب ليونيد بريجنيف بشأن الشيوعية الأوروبية؛ وهو القلق نفسه الذي شعر به كيسنجر؛ وهو أن تجربة سلفادور أللندي في تشيلي يمكن أن تكون مُلهِمةً لنشوء الاشتراكية الديموقراطية في جنوب أوروبا.

من المثير للانتباه أيضًا ملاحظة أن الموضوعات نفسها تتكرر مرة إثر مرة؛ إحدى الحالات اللافتة تتمثل في المبدأ المفيد الذي يدعى تغيير المسار: هذا صحيح؛ لأننا ربما فعلنا في الماضي

أشياءَ غيرِ مُرْضِية بسبب سذاجتنا وإنسانيتنا المبالَغ بها؛ لكن ذلك انتهى إلى غير رجع؛ ليس علينا بعد اليوم استرجاع الماضي بل التطلع نحو مستقبلٍ نبيل، كما صرح بذلك الرئيس أوباما مرارًا وتكرارًا. يُستحضَر هذا المبدأ بصورة مستمرة؛ فقد أكد لنا تشارلز كروثامار سنة 1987م- على سبيل المثال- أن التجاوزات الريغانية (التي كان من الداعمين لها) مضت وانتهت؛ وأما الآن، «فالديموقراطية في العالم الثالث أصبحت ... الهدف الرئيس في سياسة الولايات المتحدة الخارجية».هذه النغمة ترددها الجوقة نفسها في الصحافة الحرة؛ وأحد الأمثلة الساطعة حول ذلك ما حدث في شهر تشرين الثاني نوفمبر سنة 2003م، بعد أن أدى الإخفاق في العثور على أسلحة نووية في العراق إلى إعطاء الجواب الخطأ عن السؤال الوحيد الذي كان الدافع إلى القيام بذلك الغزو، كما أعلن حينها الثنائي بلير وبوش؛ كان لا بد حينئذٍ من اختلاق حجة جديدة خرج بوش إلينا بها في خطابه حول الحرية في العراق والشرق الأوسط بمناسبة الذكرى العشرين لإنشاء حركة الدعم الوطني للديموقراطية. نقل كُتَّابُ أعمدة الرأي الليبراليين من ذوي المصداقية، بكثير من المهابة، أن بوش ذكر أن مهمته الإلهية التي تقضي باستحضار الديموقراطية إلى الشرق الأوسط، هي التي ألهمته بغزو العراق؛ وعليه «فلربما كانت أكثر الحروب مثالية في العصور الحديثة»[1].

لم تمر هذه المهزلة مرور الكرام؛ فقد ذكر أوغستوس ريتشارد نورتون؛ الباحث في شؤون الشرق الأوسط أنه «بعد إماطة اللثام عن الأوهام حول أسلحة الدمار الشامل في العراق، أكدت إدارة بوش بإصرار ضرورة إحداث تحول ديموقراطي في العراق، وبدأ الباحثون بالانضمام إلى جوقة المطالبين بالديموقراطية في حكم العراق»؛ وكانت وسائل الإعلام أكثر حماسة في الدعوة إلى مثل هذا التحول، صحيح أنه كانت هناك بعض الأصوات الاحتجاجية؛ فقد حذَّر المعلق المحافظ ديفيد بروكس أن «الناس في منطقة الشرق الأوسط لا يتصرفون دائمًا بصورة عقلانية»؛ ومن ثم، فالديموقراطية هناك لها أخطارها، وقد أكد العراقيون مقولته هذه من خلال ردة الفعل التي أبدوها حيال تلك المهمة الإلهية الجديدة.

أظهر استطلاع للرأي قام به معهد غالوب أن تسعًا وتسعين في المئة من العراقيين رفضوا المشاركة في الاحتفالات التي تلت الغزو، فقط واحد في المئة من العراقيين شعروا بأن هدف الحرب كان من أجل تحقيق الديموقراطية، بينما اعتقد خمسة في المئة من العراقيين أن الهدف كان من أجل مساعدة الشعب العراقي.تُظهِر شعوب العالم المتخلفة باستمرارٍ لاعقلانيتها؛

فلقد حدث ذلك مرة أخرى في العالم العربي بعد سنين قليلة وذلك في شهر كانون الثاني، يناير سنة 2006م، عندما أُجريت أول انتخابات حرة في فلسطين؛ وقد خضعت تلك الانتخابات لرقابة صارمة وتمت المصادقة عليها، لكن عملية الانتخابات تلك عانت خللًا فظيعًا؛ فقد فاز الحزب الخطأ، وكان ردُّ الولايات المتحدة وإسرائيل على تلك النتائج فوريًّا بفرض عقوبات صارمة، بينما أوروبا ـ يا لَعارها ـ حذت حذوهما، كل هذا حصل من دون تعليق من أي أحد، وكذلك من دون أن تُمَسَّ المهمة الإلهية بسوء.

هناك بعض الأسئلة الواضحة التي تَرِدُ إلى الذهن حول المهمة الإلهية، ولكن من المثير للاستغراب أن أحدًا لم يطرحها؛ أهم تلك الأسئلة هو السبب الذي يجعل قوة المهمة الإلهية ترتبط عكسيًّا بإمكانية وضعها موضع التنفيذ، وهو ترابط غير منطقي ينطبق على الجرائم وارتكاب المجازر على حد سواء؛ وعليه، توجد حماسة مفرطة تجاه نقاط الضعف لدى الأعداء لا نستطيع فعل أي شيء حيالها؛ اللهم إلا التزام الصمت حول ما يقوم به عملاؤنا أو ما نقوم به نحن، في الوقت الذي نستطيع فِعْلَ الكثير. لو وضعنا جانبًا اللائحة الطويلة الواضحة لحلفائنا المقرَّبين وعملائنا، فإن علينا أن نطرح السؤال الآتي: ماذا عن الترويج للديموقراطية في الولايات المتحدة؟ إن طرح مثل هذا السؤال على بساط النقاش في الأوساط الفكرية الحصيفة، سوف ينظر إليه بوصفه مسألة في غاية الإسفاف؛ لكنَّ نظرة سريعة إلى الاتجاه السائد في أوساط المثقفين في الولايات المتحدة تكشف لنا أن هذا السؤال هو في محله تمامًا.

أحد أهم الموضوعات في العلوم السياسية الأكاديمية المقارنة بين السياسة والرأي العام. ما تكشف عنه هذه المقارنة بصورة دراماتيكية هو أن الغالبية العظمى من الشعب من ذوي الدخل المحدود تبدو وكأنها في واقع الأمر محرومة من حق الاقتراع؛ إذ إن آراء هذه الفئة ليس لها أي تأثيرٍ فعليٍّ في القرارات السياسية على الأقل، ذلك التأثير الذي يهمُّ الحكام الفعليين، وكلما ارتقينا أكثر على ذلك السلم الطبقي، يبدأ التأثير يظهر بصورة أوضح ـ وإنْ ببطْء ـ إلى أن نصل إلى أعلى قمة الهرم حيث تصنع السياسات هناك بصورة فعليّة[2].

فوق هذا كله، يوجد سبب يدعونا إلى الاعتقاد أن الشعب يعي تمامًا أن الديموقراطية قد تلاشت إلى درجة كبيرة في أوساط طبقة الأثرياء في الولايات المتحدة؛ تلك الطبقة التي نشأت وترسَّخت نتيجة انقضاض الليبراليين الجدد على عامة الشعب في الجيل الماضي، وقد كشفت استطلاعات الرأي منذ مدة طويلة أن الغالبية العظمى من الشعب الأمريكي تعتقد أن

الحكومة يقودها عدد من أصحاب المصالح الكبرى الذين لا تهمهم سوى مصالحهم الخاصة، وقد انحدرت شعبية الكونغرس إلى مستويات متدنِّية جدًّا حيث كانت تصل أحيانًا إلى أرقام أحادية.

يوجد مؤشر مثير للذعر عن الاحتقار الشعبي لما بقيَ من شذراتٍ من الديموقراطية الأمريكية، تجلَّى في دراسة مهمة للغاية حول عملية الاقتراع قام بها باحثان في العلوم السياسية هما والتر دين بيرنهام وتوماس فيرغسون[3]. وقد أظهرا في دراستهما تلك أن معدلات الاقتراع في انتخابات سنة 2014م قد تدنَّت إلى مستويات «تذكِّرنا بالأيام الأولى من القرن التاسع عشر، وذلك قبل أن تكتسح الثورة الجاكسونية حق الاقتراع ومكتسبات أخرى أدت إلى تدني نسبة المقترعين في الانتخابات؛ ففي أوهايو تدنت نسبة المقترعين إلى مستوى سنة 1814م؛ وفي نيويورك تدنت تقريبًا إلى مستوى الاقتراع سنة 1798م؛ وفي كاليفورنيا كانت نسبة المقترعين هي الأدنى منذ أن انضمت الولاية إلى الاتحاد سنة 1850م. كان الاستنتاج المنطقي الذي طلعا به هو أن الانهيار السياسي سوف يستمر طالما أنه «لا شيء على المقياس المطلوب يمكن أن يُقَدَّم [للشعب] من قِبَلِ أيٍّ من الأحزاب الأمريكية الكبرى التي لا تبالي إلا بمصالحها المالية».

إضافة إلى ما تقدَّم، لا يجوز أن تعد هذه التطورات مدعاةً لكثير من الدهشة؛ كان من المُسَلَّم به منذ مدة طويلة أنَّ تقليص دور الحكومة في السيطرة على الأسواق الذي يعد أحد صور هيمنة الليبرالية الجديدة، سوف يتسبب بما يطلق عليه علماء الاقتصاد العالميين وصف مجلس شيوخ افتراضي يتكون من مستثمرين؛ وهذا المجلس مدججٌ بأسلحةٍ فتاكة تؤهله لكي يقرر أي نوع من السياسة يجب أن تتم ممارسته، وذلك من خلال الضغوط التي يمارسها على العُملة، وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، إلى ما هنالك من وسائل الضغط. هذه العملية التي مورست لمدة طويلة شرحها باري إيتشينغرين في دراسته المرجعية حول تاريخ نظام النقد الدولي؛ يناقش في هذه الدراسة الكَلَفَ الباهظة التي فرضتها النزاهة المالية التي يتطلبها مجلس الشيوخ الافتراضي. كان من الممكن في المراحل الأولى تجيير الكَلَفِ إلى عامّة الشعب، ولكن عندما بدأت الحكومات تتجه إلى التسييس من خلال مبدأ حق الاقتراع الذكوري العام ونشوء نقابات العمال وأحزاب العمال البرلمانية، لم يعد ذلك سهلًا كما كان في السابق، وأضحى يمثل مشكلة خطيرة بالتزامن مع روح التطرف التي سادت في أوساط الشعب في أثناء مدة الكساد الكبير والحرب ضد الفاشية، وعليه فقد قضى نظام (بريتون وودس) الذي طُرِحَ

بعد انتهاء الحرب من قِبَلِ الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بأن تُبْدَلَ القيود على حركة رأس المال بقيود على الديموقراطية بوصفها مصدرًا من مصادر الحماية من الضغوطات التي تمارسها السوق.

إن جوهر مبدأ الليبرالية الجديدة يكمن في إلغاء هذه القيود بالكامل وأي قيود أخرى على حقوق المستثمرين التي تفوق أي حقوق أخرى، من الطبيعي إذًا القول إن تسييس الحكومة من خلال الديموقراطية يجب أن يوضَعَ له حد نهائي أيضًا[4].

لدينا هنا ـ بالتأكيد ـ مرشحٌ رئيسٌ تقع على كاهله مهمة إلهية للترويج للديموقراطية.

ولكن دعونا نبقَ ضمن نطاق مواضِعَ تقع خارج دائرة الحماية؛ حيث تعد مهمة الترويج للديموقراطية أمرًا ملحًّا، من السهولة بمكانٍ معالجتُه. نُشِرت دراسة علمية مهمة حول التزام واشنطن بالترويج للديموقراطية في الخارج مباشرة بعد حلول مبدأ المهمة الإلهية مكان مبدأ السؤال الوحيد؛ وقد قام بهذه الدراسة توماس كاروثارز الذي عَدَّ نفسه من الريغانيين الجدد، وكانت دراسته تلك واحدة من أكثر الأعمال العلمية رصانة حول هذه الموضوعات؛ أشار إلى أن هذه الدراسة قد جاءت في الوقت المناسب بسبب التغطية الإعلامية الشاملة «للجهود المُضْنية التي تبذلها الولايات المتحدة وشركاؤها في التحالف من أجل إحداث تغيير ديموقراطي في العراق»[5].

وجد كاروثارز أن هناك خطًّا قويًّا من الاستمرارية يربط بين الإدارات الأمريكية كافة المتعاقبة في مدة ما بعد انتهاء الحرب الباردة: «حيث تظهر الديموقراطية على أنها تتناسب تمامًا مع مصالح الولايات المتحدة الأمنية والاقتصادية، فعلى الولايات المتحدة أن تروِّجَ للديموقراطية، أما عندما تتعارض الديموقراطية مع مصالح أخرى مهمة، فيجب التقليل من أهميتها أو تجاهلها بالكامل». يخلص كاروثارز إلى القول إن الإدارات الأمريكية جميعها تتصرف بطريقة انفصامية في هذا الصدد.

سبق لكاروثارز أن نشر دراسات علمية معيارية حول الترويج للديموقراطية في أمريكا الوسطى في أثناء الحقبة الريغانية، عندما كان يعمل في وزارة الخارجية في عهد ريغان ضمن برامجَ أُطلِق عليها برامج تعزيز الديموقراطية. كان يعد أن هذه البرامج صادقة بالرغم من أنها كانت فاشلة، وكانت أسباب فشل هذه البرامج واضحة للعيان: فحيث كان

تأثير الولايات المتحدة في حده الأدنى، في المخروط الجنوبي (أمريكا الجنوبية)، كان التقدم باتجاه الديموقراطية أعظم بالرغم من محاولات ريغان إعاقة مثل هذا التقدم، أما حيث كان نفوذ الولايات المتحدة متعاظمًا إلى حده الأقصى في المناطق المجاورة، فقد كان التقدم نحو الديموقراطية في حده الأدنى؛ لأن واشنطن سعت إلى المحافظة على النظام الأساسي، من الناحية التاريخية على الأقل، للمجتمعات غير الديموقراطية بالمطلق، وتجنب أي عمل من شأنه زعزعة الأنظمة السياسية والاقتصادية المعمول بها في تلك المجتمعات. وعليه، كانت الولايات المتحدة تغض الطرف عن «صيغٍ محدودة من التغيير الديموقراطي بصورة تنازلية، لكنه لا يؤدي إلى خطر زعزعة البنية التقليدية للسلطة التي تعدها الولايات المتحدة حليفة لها منذ أمد بعيد». على أي حال، لا شيء أكثر ابتذالًا من الحقيقة العارية يمكن أن يفرض نفسه على المبدأ القائل «إن الولايات المتحدة تغير مسارها في أي وقت تشاء، وإنها الآن تعد الديموقراطية في العالم الثالث [على أنها] ... الهدف الرئيس لسياسة أمريكا الخارجية». أسوأ المجازر الإرهابية التي ارتكبت في أمريكا الوسطى في عهد ريغان كانت في غواتيمالا؛ عندما رفض الكونغرس الانخراط المباشر هناك، وجد ريغان نفسه مجبرًا على تجييش شبكة دولية من الدول الإرهابية؛ وكانت إسرائيل في المقدمة من تلك الدول، من أجل المساعدة على تنفيذ الجرائم التي يزمع القيام بها واحد من أهم عملائه، وأعني به الجنرال ريوس مونت؛ الرجل «الملتزم تمامًا بالديموقراطية» كما وصفه ريغان، والذي تعرض لتوبيخ شديد من منظمات حقوق الإنسان نفسها التي كانت عاجزة عن استيعاب فضائل الأشكال المختلفة للإرهاب الذي مارسناه في نيكاراغوا.

أما الغواتيماليون، فقد نظروا إلى الأمر من منظور مختلف تمامًا؛ فبعد توقف الإرهاب الريغاني، والنكوص عن المسلك المُشين الذي ساد منذ أن أطاحت الولايات المتحدة بالديموقراطية في غواتيمالا سنة 1954م، فقد اعتُقل ريوس مونت وقُدِّم للمحاكمة بعد أن أدين بارتكاب مجازر جماعية في مناطقة جبال المايا؛ وقد ترافق إصدار ذلك الحكم مع صيحات الاستحسان التي ملأت قاعة المحكمة[6].

في ثمانينيات القرن العشرين، عندما كانت الأعمال الإرهابية التي ترتكب من قبل الولايات المتحدة أو من تدعمهم من عملائها في ذروتها، نصحت الصحف القومية بأن تُعاد نيكاراغوا إلى حظيرة أمريكا الوسطى، وأن تُجبر على الالتزام بالمعايير الإقليمية التي كانت تُطَبَّقُ في

كل من غواتيمالا والهندوراس والسلفادور (صحيفة واشنطن بوست). هذا التوجه لم يكتب له النجاح تمامًا، وبإمكاننا رؤية عواقب هذا الفشل على الصفحات الأولى للصحف اليومية في هذه الأيام؛ فهناك طوفان من اللاجئين مصدره أمريكا الوسطى. أغلب هؤلاء اللاجئين تدفقوا من الهندوراس؛ لأن الانقلاب العسكري الذي حدث هناك سنة 2009م (وهو الانقلاب الذي دعمته ورعته فعليًّا الولايات المتحدة بمفردها تقريبًا) أحال تلك الدولة المأساوية إلى كيانٍ متوحش بلغ من التطرف حدًّا دفع بالشعب إلى الفرار بهلع؛ بعضٌ من هؤلاء اللاجئين أتى من السلفادور وغواتيمالا؛ وفي حال هذه الأخيرة، كان جلُّ المهاجرين من قبائل المايا الذين مازالوا يفرُّون من ذلك الحطام الذي تسبب به الرجل «الملتزم تمامًا بتحقيق الديموقراطية» وأعوانه. لكن أيًّا من هؤلاء لم يفرَّ من نيكاراغوا؛ كانت الأسباب وراء ذلك واضحة سنة 1987م. وكما سأبين تاليًا، كان لدى شعب نيكاراغوا جيشٌ دافع عن البلاد ضد حرب واشنطن الإرهابية؛ أما في الدول الأخرى التي تقع ضمن منظومة حظيرة أمريكا الوسطى، فقد كانت القوى الأمنية المدعومة من الولايات المتحدة تضم في غالبيتها الساحقة أخطر الإرهابيين.

تقتصر المناقشة التالية على موضوع ثقافة الإرهاب السائدة في الولايات المتحدة؛ المُصدِّر الأول للإرهاب، لكن من الخطأ تجاهل تأثير ذلك في ضحايا ذلك الإرهاب الذين عليهم تحمُّل وزر ثقافة الإرهاب [التي لا نهاية لها] والتي تقوم بتدجين أو ترويض آمال وطموحات الأغلبية، والتي تتجاهل الطموحات بإيجاد بدائل تختلف عن طموحات الأقوياء، كما وصف ذلك الرهبان السلفادوريون الذين نجوا من مشروع الترويج للديموقراطية، وذلك في مؤتمر موَّلوه سنة 1994م.

يركز هذا الكتاب على العواقب المباشرة لحرب ريغان على الإرهاب؛ وهي الحرب التي أعلنها مباشرة بعد استلامه مقاليد الحكم (أُعيدَ إعلان الحرب على الإرهاب مرة أخرى من قِبَل جورج بوش الابن)، وكانت النتائج المباشرة لهذا الإعلان من الوضوح بحيث إنها لم تكن بحاجة إلى مراجعة أو تمحيص، ولم يكن لها أن تثير دهشة أولئك الذين كانوا على دراية باستمرارية مثل هذه السياسة والطريقة التي تُفَسَّرُ فيها ضمن الاتجاه السائد للرأي العام، فإذا أجَلْنا بصرنا في الزمن الحاضر، نجد أن الولايات المتحدة منخرطة في حملة شعواء على مستوى العالم ضد الإرهاب لم يسبق لها مثيل، وتستهدف أشخاصًا ربما يُشَكُّ في أن لديهم نية في إيذائنا يومًا ما، وهكذا نجد أنفسنا من جديد، وربما على نطاق أوسع، في وضع الدفاع

عـن النفـس ضـد هجوم سيُشَـنُّ علينـا في المسـتقبل؛ وعليه، فنحـن نتصرف وفق ميثـاق الأمم المتحـدة الـذي يمنـع بجلاءٍ مثل هـذه الأعمال الإرهابية، وذلـك وفق تفسـيرنا الخاص للقانون الـدولي، ونحـن بذلك نوجد ـ من دون قصد ـ بؤرًا من الإرهابيين، بسـرعة أكبر من اسـتطاعة هذه الحملة تخليص العالم من أشـخاص غير مرغوب فيهم؛ وهكذا فإن الحرب على الإرهاب سوف تمتد إلى ما لا نهاية.

غالبًـا مـا توجه انتقادات إلى الحملة على الإرهاب بأنهـا غير مجدية؛ وهذه حقيقة يصعب تجاهلها بما أن الإرهاب الذي تستهدفه قد امتدَّ من زاوية صغيرة في (أفباك) ـ أي أفغانستان وباكستان ـ إلى أغلب مناطق العالم، لكن ثقافة الإرهاب داخل الولايات المتحدة هي من التجذُّرِ لدرجة أن أي انتقاد لهذه الثقافة يتم على نطاق محدود، فضلًا عن أنه لم يدُرْ سـوى قَدْرٍ قليل مـن النقاش حـول الجذور العميقـة للإرهاب في تاريخ الولايـات المتحدة، حيث يتركز النقاش حول فتح واستيطان ما يعرف بالمنطقة الوطنية ومعسكرات العبيد التي ساهمت مساهمة فاعلة في دعم الاقتصاد الحديث، وهو ما استمر حتى اليوم؛ وإنْ بصور وصيغٍ مختلفة.

بوجـه عـام، لا يوجـد سـوى قَدْرٍ يسـير جدًّا مـن التأمل الجاد لـكل ما يبعث على الأسـى في تاريخنا، والموثَّق ضمن وثائق خاصة تؤكد أننا أقوياء عسكريًّا، لكننا ضعفاء سياسيًّا، في الوقت الـذي يقلـب عدونـا هذه المعادلة. لمَ الأمر على هذه الحال؟ هل علينا أن نقلق حيال هذا الأمر؟ هـل علينـا أن نهتـم بفكرة أن نسـبةً كبيرة مـن الرأي العـام العالمي تنظر إلـى الولايات المتحدة بوصفها أخطر تهديد للسلام بصورة لا يجاريها فيه أحد[7]؟

مقدمة

هذا المقال حول ثقافة الإرهاب يستند إلى ملحق دوَّنتُه في ديسمبر سنة 1986م، لعدد من الطبعات الأجنبية لكتابي الموسوم قلب المعادلة[1]. كنت أنوي في الأساس تحديث المادة نفسها لطبعة أمريكية جديدة، وصولًا إلى جلسات التحقيق الأولية حول فضيحة إيران- كونترا، إلا أن هذا المقال اتخذ لنفسه صورة مختلفة في أثناء المدة التي كنت فيها قد بدأت بإعادة كتابته؛ ولذا فقد قررت تهيئته لطبعة منفصلة، لكنني سوف افترض بوجه عام أن مادة النقاش في كتاب قلب المعادلة، والتفصيلات الإضافية في كتابي الموسوم حول السلطة والإيديولوجيا ستكون هي الخلفية التي أعتمد عليها في هذا الكتاب من دون عدِّها مرجعًا محددًا.

تناولت هذه المادة التي أعددتها سابقًا العديد من الموضوعات؛ مثل: عملية المخاض في أمريكا الوسطى، والمبادئ التي تشكل القاعدة لتخطيط السياسة الأمريكية كما كشف عنها سجل الوثائق، وتطبيق هذه المبادئ على التدخل في شؤون العالم الثالث، وتحديدًا فيما يتعلق بأمريكا الوسطى ودول البحر الكاريبي، وتطبيق المبادئ نفسها على قضايا الأمن القومي والتفاعلات بين أقطاب القوى الصناعية، وبعض الملامح ذات الصلة في المجتمع المحلي الأمريكي. النتيجة النهائية التي لا تشكل أي مفاجأة تذكر، والتي تتمخض عن السجل الوثائقي والتاريخي، تتمثل في أن السياسة الدولية والأمنية للولايات المتحدة والمتجذرة في بنية السلطة في المجتمع المحلي لها هدفٌ رئيسٌ يتمثل في المحافظة على ما يمكن أن نطلق عليه عبارة (الحرية الخامسة) وهو ما يُفهَمُ بصورة فجَّة، ولكن بكثير من الدقة على أنه الحرية في ممارسة السرقة والاستغلال والسيطرة، والقيام بأي فعل من شأنه حماية الامتيازات الموجودة وتطويرها. لقد تم تجاهل هذا المبدأ الموجِّه عندما أعلن فرانكلين روزفلت عن الحريات الأربع التي يجب على الولايات المتحدة وحلفائها المحافظة عليها في صراعها ضد الفاشية؛ وهي: حرية التعبير، وحرية العبادة، والحرية من العَوَز، والحرية من الخوف.

يكشف السجل الوثائقي الداخلي للتخطيط في الولايات المتحدة، والأهم من ذلك، تشكل إماطة اللثام عن الأحداث التاريخية نفسها، الدليل الدامغ من أجل تقييم المغزى المرتبط بالحريات الأربع من حيث المبدأ ومن حيث الممارسة، وكذلك لتبيان ارتباط تلك الحريات بالحرية الخامسة التي تعد المبدأ الفاعل الذي يبرر إلى درجة كبيرة ما تفعله الحكومة الأمريكية في أنحاء العالم كافة. عندما يتبين أن الحريات الأربع لا تتساوق مع الحرية الخامسة، وهو أمر متوقع، فإن الحريات الأربع تُنحَّى جانبًا من دون اكتراث ومن دون أن يشكل ذلك مصدرًا للقلق.

إن العمل على تنفيذ برامج تُفهَم وتُطبَّق على هذا النحو يتطلب من الدولة أن تلجأ إلى استخدام عاملَيْ الوهم والخداع بالتعاون مع المؤسسات الإيديولوجية التي تخدم مصالحها بصورة عامة ـ ولا يعد ذلك مدعاة للدهشة إذا أخذنا في الحسبان طريقة توزيع الثروات المحلية والسلطات، والطريقة الطبيعية للكيفية التي تعمل فيها سوق الأفكار الحرة في ظل هذه المعوقات؛ على هذه البرامج أن تطرح حقائق التاريخ المعاصر، وأن تلقي عليها الضوء المناسب من خلال إجراء تجارب حول الهندسة التاريخية؛ وهذه عبارة أتى بها مؤرخون أمريكيون عرضوا خدماتهم على الرئيس ويلسون في أثناء الحرب العالمية الأولى؛ هذه العبارة تعني شرح القضايا المتعلقة بالحرب بطريقة تقودنا إلى الانتصار فيها، بصرف النظر عن طبيعة الحقائق المتعلقة بها، أصبح من المُسَلَّم به بوجه عام أن مسؤولية المؤرخين الأكاديميين والمختصين في العلوم السياسية، كما القادة السياسيون، تتمثل في أن عليهم خداع الشعب لمصلحة الشعب نفسه، وهكذا فقد أوضح المؤرخ المعروف توماس بيلي سنة 1948م هذا الأمر بقوله: «لأن الجماهير تتصف بقِصر النظر، ولا تستطيع بوجه عام رؤية الأخطار المحدقة بها إلا إذا وصلت إلى رقابها، فإن حكامنا يجدون أنفسهم مرغمين على خداعها، ووضعها ضمن إطارٍ من الوهم يخدم مصلحتها على المدى الطويل»؛ وقد تم تبنّي هذا الرأي مؤخرًا من قبل مدير مركز جامعة هارفارد للشؤون الدولية؛ صاموئيل هنتنغتون الذي كتب سنة 1981م يقول: «ربما كان من الضروري أن تُسَوِّقَ [التدخل أو أي عمل عسكري آخر] بطريقة تعطي فيها الانطباع غير الصحيح بأن من تخوض الحرب ضده هو الاتحاد السوفييتي؛ هذا ما دأبت الولايات المتحدة على القيام به منذ أن ظهر مبدأ ترومان إلى العلن». يعد هذا تقييمًا دقيقًا ينطبق بصورة مناسبة على أمريكا الوسطى اليوم. يجب أن يُحشد العالَم الأكاديمي أيضًا

لخدمة هذا الهدف. في خطابه الرئاسي أمام رابطة المؤرخين الأمريكيين سنة 1949م، شرح كونيرز ريد هذه النقطة بالقول:

«يجب علينا بصورة واضحة اتخاذ موقف متشدد إذا أردنا الحفاظ على بقائنا... الانضباط هو شرط جوهري لأي جيش مؤثر سواء كان تحت مظلة العلم الأمريكي أو السوفييتي... الحرب الشاملة، حارة كانت أم باردة، تشمل الجميع، وتطلب إلى الجميع أن يمارس دوره فيها. المؤرخ ليس أقل التزامًا بهذا الواجب من عالم الفيزياء... هذا أشبه ما يكون بالدفاع عن صورة من صور السيطرة الاجتماعية ضد صورة أخرى، باختصار هو كذلك»[2].

من الضروري بوجه عام التأكد من بقاء الشعب المحلي خاملًا إلى درجة كبيرة، وأن تكون قدرته محدودةً على تطوير صيغ فكرية مستقلةٍ وفهم لما يجري من حوله، أو الضغط بصورة مؤثرة من أجل فرض سياسات بديلة ـ حتى لو كانت ترتيبات مؤسساتية بديلة ـ حتى لو كانت تبدو أفضل، إذا كان كل ذلك يشكل تحديًا للإطار الإيديولوجي الناظم.

تمثل الأحداث التي جرت لاحقًا بصورة لافتة الأطروحات جميعها التي طوَّرتها في مادة العمل الأولى التي أشرت إليها آنفًا، سوف أراجع عددًا من الأمثلة التي أوردتها، بما في ذلك الفضائح التي طفت على السطح في أواخر سنة 1986م وتداعياتها، إضافة إلى المتطلبات الجديدة التي فرضتها هذه التطورات على النظام الإيديولوجي السائد؛ أثارت تلك الفضائح كثيرًا من التعليقات والتأملات حول مؤسساتنا السياسية والطريقة التي تعمل بها، أنا شخصيًّا أظن أن أغلبها مجانبٌ للصواب لأسبابَ سوف أحاول شرحها في معرض النقاش، سوف يكون هدفي الرئيس إجراء تقييم لما يمكن لنا أن نتعلمه عن أنفسنا، خصوصًا فيما يتعلق بالثقافة الفكرية السائدة والقيم التي تتحكم في بوصلتها[3]، وذلك من خلال استقصاء للأحداث الأخيرة وردة الفعل عليها في لحظة مفصلية من الحياة الأمريكية.

إن الالتزام بالحرية الخامسة لا يعد شكلًا جديدًا من أعراض علم الأمراض الاجتماعي، وليس ـ بالطبع ـ اختراعًا استنبطته قبائل من البيض الذين تحصنوا، وبروح يشوبها كم كبير من العدوانية، بمسيحية إلهية متعجرفة، وكان دافعهم إلى القيام بذلك النَّهم إلى السرقة التي تقود إلى الغنى والثروة، وقد استلهموا ذلك كله من أوطانهم الأصلية في أوروبا الغربية التي كانت ثقافتها تحثُّ مواطنيها على استكشاف العالم، وغزوه ونهبه، واحتلاله وحكمه،

واستغلاله على امتداد ما يقرب من ستة قرون، عندما كانت أوروبا الغربية ومواطنوها في الشتات يزعزعون الأمن والسلام العالميين؛ هذا ما كان يعنيه زحف الحضارة الأوروبية بالنسبة إلى أحد المعلقين الأفارقة[4]، وهذا له أسبابه المنطقية.

لكن مَهمَّة الأقوياء دائمًا ما تتخذ لنفسها صورًا جديدة وأقنعة جديدة بينما تمر الثقافة الداعمة لها بمراحل مختلفة من الجبن الأخلاقي والفساد الفكري.

وبصفتنا آخر ورثةٍ لهذه التقاليد المقيتة، علينا أن نمتلك على الأقل، فضيلة النظر في المرآة من دون مراوغة، وعندما لا يعجبنا ما نراه، وهذا بالتأكيد ما سوف يحصل إذا كنا نمتلك ما يكفي من الصدق لمواجهة الحقيقة، فإن علينا أن نعي أننا أمام مسؤولية أخلاقية أخطر بكثير مما نظن، ويجب أن تكون هذه المسؤولية واضحة بما يكفي.

كامبردج، ولاية ماساشوستس
نوفمبر 1987م

openkandl.com